

## التمثيل النسبي

تقدّم "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات" في هذا الكتيّب، خمسة نماذج، لأنظمة إنتخابية تقترح الجمعية تطبيقها في لبنان، وهي:

**النموذج الأوّل: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد.**

**النموذج الثاني: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي- على أساس لوائح مذهبية.**

**النموذج الثالث: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي- على أساس مذهبي.**

**النموذج الرابع: لبنان مقسّم إلى 5 دوائر إنتخابية، نظام نسبي- على أساس مذهبي.**

**النموذج الخامس: لبنان مقسّم إلى 9 دوائر إنتخابية، نظام نسبي- على أساس مذهبي.**

يعكس ترتيب النماذج التطبيقية الواردة أعلاه، تراتبية في الأفضلية التي تمنحها "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات" للنظام الإنتخابي الذي تقترح تطبيقه في لبنان، فتنبئ الجمعية النظام الإنتخابي الوارد في النموذج الأوّل (أي النموذج الأوّل: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد)، وتمنحه الأفضلية على الأنظمة الأخرى، للأسباب التي ستفصّل لاحقاً.

تشارك هذه النماذج في بعض الخصائص، أهمّها:

- أوّلاً، اعتماد التمثيل النسبي، لأنّه يحقّق الدقّة في تمثيل المجموعات السياسية.
- ثانياً، تأكيد الجمعية في هذه النماذج كافّة، على ضرورة احترام "كوتا نسائية" في لوائح الترشيح على الإنتخابات (وليس في مقاعد مجلس النواب)، فتدعو الجمعية إلى منح النساء مقعداً من كلّ ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح، على الأقلّ. على أن تفصّل الأسباب الموجبة لهذا الإقتراح في كتيّب خاصّ سيصدر لاحقاً، من ضمن سلسلة الكتيّبات التي تصدرها الجمعية حول إصلاح قانون الإنتخاب في لبنان.

ويختلف كلّ نموذج عن الآخر:

- باختلاف تقسيم الدوائر الإنتخابية المقترحة.
- وباعتماد أو بعدم اعتماد "الكوتا المذهبية" في توزيع مقاعد مجلس النواب (كما هو مطبّق حالياً في لبنان).

كما نجد في كلّ نموذج من النماذج:

- أمثلة عن كيفية توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر (règle du plus grand reste) مع الكوتا البسيطة والكوتا دروب Droop، ووفق قاعدة المعدل الأقوى (règle du plus fort moyen) بحسب طريقة هاغنباخ، وبحسب طريقة بالينسكي - يونغ.
- أمثلة عن كيفية توزيع اللوائح مقاعدها على مرشحيها (في حال كانت اللوائح مقفلة، وفي حال كانت هذه اللوائح غير مقفلة).

### لماذا لبنان دائرة إنتخابية واحدة؟

- لأنّ اعتماد لبنان دائرة إنتخابية واحدة، يشجّع على بناء تحالفات بين الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، على مستوى الوطن لا على مستوى الأشخاص أو الطوائف أو المناطق.
- لأنّ هذا التقسيم يساهم في تحويل الإنتخابات من "تصويت للأشخاص" إلى "تصويت للأفكار"<sup>1</sup> وللبرامج سياسيّة الأمر الذي يساهم في تقوية المواطنيّة، ويوجّه ضربة قويّة للزبائنيّة السياسيّة، التي لن يفلح المروّجون لها بالوصول إلى البرلمان لمجرّد أنّهم قدّموا "الخدمات" لأبناء دائرتهم الصغيرة أو لأبناء مذهبهم.
- لأنّ المبدأ العام المرافق لتطبيق نظام التمثيل النسبي، يظهر أنّه كلّما كبرت الدائرة الإنتخابيّة، ارتفعت قدرة المجموعات الصغيرة في الوصول إلى مجلس النّواب. كما سنوضح في المثال التالي:

لنفترض أنّ لبنان دائرة إنتخابية واحدة، وأنّ عدد أعضاء مجلس نوابه 100 نائب، وأنّ هنالك حزبان هما الحزب (أ) والحزب (ب) يتنافسان على هذه المقاعد.

وقد توزّع الحزبان العدد الإجمالي لأصوات المقترعين البالغ 100000 صوت، على الشكل التالي:

إجمالي عدد أصوات المقترعين للحزب (أ) = 20000 صوت.

إجمالي عدد أصوات المقترعين للحزب (ب) = 80000 صوت.

فتكون الكوتا الإنتخابية البسيطة = إجمالي عدد أصوات المقترعين ÷ عدد المقاعد المطلوب توزيعها =  $100000 \div 100 = 1000$  صوت.

وسيحصل الحزب (أ) على  $20000 \div 1000 = 20$  مقعداً.

وسيحصل الحزب (ب) على  $80000 \div 1000 = 80$  مقعداً.

أمّا اذا قسّمنا لبنان إلى خمسة دوائر إنتخابية، فقد تصبح النتيجة على الشكل التالي:

إجمالي عدد أصوات المقترعين للحزب (أ) في الدوائر الخمسة بقي 20000 صوت.

إجمالي عدد أصوات المقترعين للحزب (ب) في الدوائر الخمسة هو أيضا 80000 صوت.

ولكنّ هذه الأصوات توزّعت على الدوائر الإنتخابية كما يلي:

<sup>1</sup> Jean Marie Cotteret et Claude Emeri, « Les systèmes électoraux », PUF, Que Sais je ?, n. 1382, 4ème édition, 1983, p. 73.

| الدائرة الأولى (عدد مقاعدها = 20)  | الدائرة الثانية (عدد مقاعدها = 20)  | الدائرة الثالثة (عدد مقاعدها = 20)  | الدائرة الرابعة (عدد مقاعدها = 20)                                    | الدائرة الخامسة (عدد مقاعدها = 20)   |   |
|--|---|---|---|--|---|
| 17000  | 1000  | 900   | 700   | 400  | توزيع أصوات المقترعين للحزب (أ) على الدوائر   |
| 10000  | 30000   | 20000   | 10000   | 10000  | توزيع أصوات المقترعين للحزب (ب) على الدوائر   |
| $=20 \div 27000$<br>1350   | $=20 \div 31000$<br>1550  | $=20 \div 20900$<br>1045  | $=20 \div 10700$<br>535   | $=20 \div 10400$<br>520  | الكوتا الانتخابية = مجموع أصوات المقترعين (للحزبين) ÷ عدد مقاعد الدائرة   |
| $=1350 \div 17000$<br>12.593<br>أي 12 مقعدا<br>(ويبقى له كسور = 800 صوت) | $=1550 \div 1000$<br>0.645<br>لا يحصل على مقعد في المرحلة الأولى (ويبقى له كسور = 1000 صوت) | $=1045 \div 900$<br>0.861<br>لا يحصل على مقعد في المرحلة الأولى (ويبقى له كسور = 900 صوت) | $=535 \div 700$<br>1.308<br>أي مقعد واحد (ويبقى له كسور = 165 صوتا)   | $=520 \div 400$<br>0.769<br>لا يحصل على مقعد في المرحلة الأولى (ويبقى له كسور = 400 صوت) | عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب (أ) في المرحلة الأولى = عدد أصوات المقترعين له في الدائرة ÷ الكوتا الانتخابية. |
| $=1350 \div 10000$<br>7.407<br>أي 7 مقاعد (ويبقى له كسور = 500 صوت)      | $=1550 \div 30000$<br>19.355<br>أي 19 مقعدا (ويبقى له كسور = 550 صوت)                       | $=1045 \div 20000$<br>19.139<br>أي 19 مقعدا (ويبقى له كسور = 145 صوتا)                    | $=535 \div 10000$<br>18.692<br>أي 18 مقعدا (ويبقى له كسور = 370 صوتا) | $=520 \div 10000$<br>19.231<br>أي 19 مقعدا (ويبقى له كسور = 120 صوتا)                    | عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب (ب) في المرحلة الأولى = عدد أصوات المقترعين                                    |

|           |                |           |           |                |   |
|-----------|----------------|-----------|-----------|----------------|---|
|           |                |           |           |                | له في الدائرة ÷<br>الكوّتا الإنتخابيّة.   |
| مقعد واحد | صفر            | مقعد واحد | مقعد واحد | مقعد واحد      | عدد المقاعد التي<br>حصل عليها الحزب<br>(أ) في المرحلة<br>الثانية، بعد مقارنة<br>الكسور. |
| صفر       | مقعد واحد      | صفر       | صفر       | صفر            | عدد المقاعد التي<br>حصل عليها الحزب<br>(ب) في المرحلة<br>الثانية، بعد مقارنة<br>الكسور. |
| <b>1</b>  | <b>1</b>       | <b>1</b>  | <b>1</b>  | <b>13=1+12</b> | مجموع مقاعد<br>الحزب (أ)  |
| <b>19</b> | <b>19=1+18</b> | <b>19</b> | <b>19</b> | <b>7</b>       | مجموع مقاعد<br>الحزب (ب)  |

يكون اذا مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب (أ) في جميع الدوائر =  $17 = 1+1+1+1+13$  مقعدا.  
ومجموع المقاعد التي حصل عليها الحزب (ب) في جميع الدوائر =  $83 = 19+19+19+19+7$  مقعدا.  
اذا عند تقسيم الدوائر الإنتخابيّة، خسر الحزب (أ) ثلاثة مقاعد نيابيّة لصالح الحزب (ب).

### النموذج الأوّل: لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة، نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد.

- يتميّز هذا النموذج بإلغائه القيود الطائفية أو المناطقيّة في توزيع المقاعد على المرشّحين، الأمر الذي يؤمّن الدقّة في تمثيل المجموعات والأحزاب السياسيّة في مجلس النّواب.

- تفضّل الجمعيّة عدم توزيع مقاعد مجلس النوّاب على أساس مذهبي أو مناطقي: لأنّ مبدأ احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد المجلس النيابي، يتعارض بشكل عام مع مبدأ المساواة في الفرص بين المواطنين، ويضعف إلى حدّ ما، الحسنات التي يؤمّنها النظام النسبي، ومن أبرزها الدقّة في تمثيل المجموعات السياسيّة وعدالة هذا التمثيل على الصعيد الفردي والجماعي، فاعتماد الكوتا المذهبيّة يؤدي إلى إيصال المرشّح x إلى البرلمان علماً أنّه حصل على عدد أقلّ من الأصوات التفضيليّة من المرشّح y، الذي لم يتمكّن من الوصول إلى البرلمان بسبب انتمائه المذهبي.
- باختصار، يؤمّن النموذج الذي تتبنّاه "الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات" أي النموذج القائم على كون "لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة، نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد"، أوسع الاحتمالات لتغيير الأنماط الإنتخابيّة.

### النموذج الثاني: لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة، نظام نسبي- على أساس لوائح مذهبيّة.

- تقسّم دوائر الترشيح في هذا النظام على أساس طائفي- لا مناطقي. بحسب التوزيع الحالي للمقاعد على المذاهب في مجلس النوّاب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.
- يحصل كلّ مذهب على العدد التالي من المقاعد في مجلس النوّاب: الموارنة (34 مقعداً)، الشيعة (27 مقعداً)، السنة (27 مقعداً)، الروم الأرثوذكس (14 مقعداً)، الدروز (8 مقاعد)، الروم الكاثوليك (8 مقاعد)، الأرمن الأرثوذكس (5 مقاعد)، العلويين (مقعدين)، الأرمن الكاثوليك (مقعد واحد)، الإنجيليين (مقعد واحد)، والأقليّات (مقعد واحد).
- لكلّ مقترح إذا 11 صوتاً، 4 أصوات ينتقي بواسطتها مرشّحي الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات والعلويين وفق القاعدة الأكثرية، و7 أصوات تمنح ل7 لوائح مذهبيّة تتوزّع المقاعد وفق القاعدة النسبيّة. لأنّه من غير الممكن أن نطبّق النسبيّة في توزيع مقاعد الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات والعلويين، لأنّ لكلّ منهم مقعد واحد أو اثنان<sup>2</sup>. لذا نطبّق القاعدة الأكثرية في توزيع هذه المقاعد، ليحصل عليها المرشّحون الذين يحصّدون أكبر عدد من الأصوات المحتسبة للمقترعين.
- تتشكّل اللائحة إذا على أساس مذهبي، وتتألّف من العدد المكتمل لمرشّحي مذهب واحد.
- تستطيع اللوائح المذهبيّة أن تتحالف في ما بينها، لتشكّل ائتلاف يضمّ العدد المكتمل لممثلي مذهبين أو ثلاثة... أو 11 مذهباً كحدّ أقصى موزعين على عدد من اللوائح.
- قد يعتبر البعض أنّ لهذا النظام حسنة أساسيّة، ليست موجودة في الأنظمة الإنتخابية المطبّقة سابقاً في لبنان، تتلخّص بتأمينه الدقّة في التمثيل السياسي للمذاهب اللبنانيّة، وتقريبه ممثلي هؤلاء المذاهب من ناخبهم، لأنّه يقوم على التمثيل النسبي. ولكنه، في المقابل، قد لا يؤمّن صحّة

<sup>2</sup> علماً أنّ تطبيق النسبيّة في توزيع المقاعد العلويين يفقد النسبيّة معناها.

اذ لنفترض مثلاً أن ثلاثة مرشّحين تنافسوا على المقاعد العلويين، وحصل الأول على 50000 صوتاً، والثاني على 25500 صوتاً، والثالث على 24500 صوتاً. أمّا الكوتا الإنتخابية البسيطة للحصول على مقعد في مجلس النوّاب فهي 50000 صوتاً (مجموع عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين هو 100000، فنصبح الكوتا:  $2/100000 = 50000$ )، كيف نوزّع المقاعد في هذه الحال؟ يحصل المرشّح الأول على المقعد الأول وتمنح المقعد الثاني لمن لديه العدد الأكبر من الأصوات وهذه ليست نسبيّة، بل هي إحدى قواعد النظام الأكثري.

تمثيل المجموعات السياسيّة التي لا تتسم بطابع مذهبي وقد يجبرها على خوض غمار المعركة الإنتخابيّة على أساس طائفي- مذهبي للتمكّن من الفوز.

- يشبه هذا النموذج، في توزيعه للمقاعد على المذاهب اللبنانيّة، النظام الإنتخابي المطبق حاليًا في لبنان، خاصّة أنّه لا يشترط على اللوائح المذهبيّة أن تتحالف في لائحة واحدة تتمثّل فيها كافّة المذاهب اللبنانيّة، وتتكوّن من 128 مرشّحا، لذا فمن المتوقّع أن لا يحدث هذا النظام تغييرا جذريًا في الحياة السياسيّة اللبنانيّة.
- يمنح هذا النموذج الناخب اللبناني القدرة على انتخاب 128 مرشّحا للوصول إلى مجلس النّواب، إذا أراد ذلك. وهو يحقّق بذلك إحدى حسنات الدائرة الواحدة. فيجد الناخب اللبناني نفسه أمام خيارين: يودّي الأوّل إلى تركيزه على المنافسة الدائرة بين أبناء المذهب الذي ينتمي إليه هذا الناخب، وعدم اهتمامه بإمكانية الإقتراع لمرشّحين من مذاهب أخرى، أو قد يحصل العكس أي قد تتحالف اللوائح المذهبيّة في لائحة واحدة لتحوّل التنافس الإنتخابي إلى تنافس على مستوى الوطن. ولكن موطن الضعف في هذا النظام يكمن في أنّه لا يجبر اللوائح المذهبيّة على تأليف لوائح مختلطة مذهبيا، ويبقى هذا الأمر رهنا بالتطوّرات السياسيّة.

### النموذج الثالث: لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة، نظام نسبي- على أساس مذهبي.

- تقسّم دوائر الترشيح في هذا النظام على أساس مذهبي- غير مناطقي. بحسب التوزيع الحالي للمقاعد على المذاهب في مجلس النّواب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.
- يحصل كلّ مذهب على العدد التالي من المقاعد في مجلس النّواب: الشيعة (27 مقعدا)، السنة (27 مقعدا)، الدرّوز (8 مقاعد)، العلويين (مقعدين)، الموارنة (34 مقعدا)، الروم الأرثوذكس (14 مقعدا)، الروم الكاثوليك (8 مقاعد)، الأرمن الأرثوذكس (5 مقاعد)، الأرمن الكاثوليك (مقعد واحد)، الانجيليين (مقعد واحد)، والأقليّات (مقعد واحد).
- لا يمكن أن نشكّل، بحسب هذا النظام، لوائح مذهبيّة تتكوّن من مرشّحي مذهب واحد فقط، بل يُشترط أن تكون اللوائح مكتملة، وتضمّ مرشّحين عن كافّة المذاهب المذكورة أعلاه، كلّ بحسب حصّته وفقا للكوتا المذهبيّة. وذلك لكي لا تتحوّل الإنتخابات إلى معارك بين أبناء المذهب الواحد وتبتعد بذلك عن طابعها الوطني، وعن ضرورة أن تصبح المعارك الإنتخابيّة معارك بين برامج وأفكار سياسيّة على مستوى الوطن لا على مستوى المذهب الواحد، وإلا سيبدأ المرشّحون بالتنافس على كفيّة تأمين مصالح مذاهبهم للوصول إلى البرلمان ولو أتى ذلك على حساب مصلحة الوطن.
- لكلّ مقترح صوت واحد يمنح لللائحة كاملة بكافّة مرشّحيها الذين يمثّلون جميع المذاهب، وهي تضمّ 128 مرشّحا.
- إنّ اختيار اللائحة لترتيب مرشّحيها مذهبيا يحدّد إلى حدّ ما هويّتها المذهبيّة، ومن الممكن أن يودّي هذا الأمر انتخاب أبناء كلّ مذهب لممثلي مذهبهم. ولهذه النتيجة بعض السلبيّات، من أبرزها أن يتحوّل النائب اللبناني من ممثّل "للأمة جمعاء"، بحسب الدستور، إلى ممثّل لأبناء

مذهبه فقط، ويتحوّل التنافس الإنتخابي إلى تنافس بين أبناء المذهب الواحد على المقاعد المخصّصة لمذهبهم في مجلس النواب، الأمر الذي يبعد المعارك الإنتخابية عن طابعها الوطني ويضعف مبدأ التنافس بين البرامج الإنتخابية ويحوّله إلى تنافس شخصي مذهبي<sup>3</sup>.

### النموذج الرابع: لبنان مقسّم إلى 5 دوائر إنتخابية، نظام نسبيّ - على أساس مذهبي.

- يقسّم لبنان إلى 5 دوائر إنتخابية<sup>4</sup> هي: دائرة بيروت، دائرة الجنوب، دائرة الشمال، دائرة البقاع، دائرة جبل لبنان.
- تحصل كلّ دائرة على عدد معيّن من المقاعد، تتوزّع على الشكل التالي: 19 مقعدا لبيروت، 23 مقعدا للبقاع، 28 مقعدا للشمال، 23 مقعدا للجنوب، و35 مقعدا لجبل لبنان.
- تتوزّع المقاعد في هذا النظام على المذاهب اللبنانية انطلاقاً من الكوتا المذهبية، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك كالاتي:

| عدد مقاعد كلّ دائرة      | توزيع مقاعد كلّ دائرة على المذاهب <sup>5</sup>   |
|--------------------------|--|
| دائرة بيروت = 19 مقعداً  | 6 مقاعد للسنة، 3 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، مقعدان للشيعة، مقعدان للروم الارثوذكس، مقعد للدروز، مقعد ماروني، مقعد للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للإنجيليين، مقعد للأقليات. |
| دائرة البقاع = 23 مقعداً | 8 مقاعد للشيعة، 5 مقاعد للسنة، 3 مقاعد للموارنة، 3 مقاعد للروم الكاثوليك، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للدروز، مقعد  |

<sup>3</sup>تحول التنافس الإنتخابي اذا من تنافس بين لوائح تضمّ كلّ منها 128 مرشّحاً إلى تنافس بين أشخاص ( عل مقعد الأقليات مثلاً...) وبين لوائح مذهبية يتكوّن بعضها من 2 أو 5 أشخاص...

<sup>4</sup> لم تقسّم دوائر هذا النظام على أساس المحافظات.

<sup>5</sup> تمّ توزيع المقاعد على الدوائر والمذاهب، بالاستناد الى التوزيع التقليدي السابق لهذه المقاعد، وبحسب القوانين الإنتخابية اللبنانية السابقة.

|                                 |   |
|---------------------------------|---|
| 23 مقعدا                        | للأرمن الأرثوذكس.   |
| دائرة<br>الشمال=<br>28 مقعدا    | 11 مقعدا للسنة، 9 مقاعد للموارنة، 6 مقاعد للروم الأرثوذكس،<br>مقعدان للعلويين.  |
| دائرة<br>الجنوب=<br>23 مقعدا    | 14 مقعدا شيعيًا، 3 مقاعد للسنة، مقعدان للروم الكاثوليك،<br>مقعدان للموارنة، مقعد درزي، مقعد للروم الأرثوذكس.                                    |
| دائرة جبل<br>لبنان=<br>35 مقعدا | 19 مقعدا مارونيًا، 5 مقاعد للدروز، 3 مقاعد للشيعية، 3 مقاعد<br>للروم الأرثوذكس، مقعدان للسنة، مقعدان للروم الكاثوليك، مقعد<br>للأرمن الأرثوذكس. |

- يؤمّن هذا النموذج، بالنسبة لبعض المجموعات المذهبيّة، ضمانة لتحقيق التوازن السياسي في لبنان، لأنّه يحفظ لهذه المذاهب مقاعد معيّنة في مجلس النواب، كما يفسح لها مجالاً للمناورة في دوائر متوسّطة، وهو ما سيصعب عليها فعله في حال اعتماد لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة.
- بالمقارنة مع الدوائر الصغيرة أو الدوائر الفرديّة، يضعف هذا النموذج من حدّة الزبائنيّة السياسيّة، التي سيصعب على المرّوجين لها الوصول إلى البرلمان لمجرّد أنّهم قدّموا "الخدمات" لأبناء دائرتهم الصغيرة أو لأبناء مذهبهم.

**النموذج الخامس: لبنان مقسّم إلى 9 دوائر إنتخابيّة، نظام نسبي- على أساس مذهبي.**



- يقسّم لبنان في هذا النظام إلى 9 دوائر إنتخابيّة هي: دائرة الجنوب الأولى، دائرة الجنوب الثانية، دائرة البقاع الجنوبي، دائرة البقاع الشمالي، دائرة الشمال الأولى، دائرة الشمال الثانية، دائرة جبل لبنان الأولى، دائرة جبل لبنان الثانية، دائرة بيروت.
- من الممكن أن نعدّل في التقسيمات الإداريّة اللبنانيّة ليصبح عدد المحافظات اللبنانيّة تسعة، فتتماثل عندذاك الدوائر الإنتخابيّة المقترحة مع المحافظات اللبنانيّة الجديدة.

• تتوزّع المقاعد على الدوائر الإنتخابيّة على الشكل التالي:

#### دائرة الجنوب الأولى: (12 مقعدا)

6 شيعة، 2 سنّة، 2 ماروني، 1 روم كاثوليك، 1 روم كاثوليك.

#### دائرة الجنوب الثانية: (11 مقعدا)

8 شيعة، 1 سنّة، 1 درزي، 1 روم أرثوذكس.

#### دائرة البقاع الجنوبي: (13 مقعدا)

3 سنّة، 2 شيعة، 2 روم أرثوذكس، 2 ماروني، 2 روم كاثوليك، 1 أرمن أرثوذكس، 1 درزي.

#### دائرة البقاع الشمالي: (10 مقاعد)

6 شيعة، 2 سنّة، 1 ماروني، 1 روم كاثوليك.

#### دائرة الشمل الأولى: (14 مقعدا)

6 سنّة، 4 روم أرثوذكس، 1 علوي، 3 ماروني.

#### دائرة الشمل الثانية: (14 مقعدا)

5 سنّة، 6 ماروني، 2 روم أرثوذكس، 1 علوي

#### دائرة جبل لبنان الأولى (أو جبل لبنان الشمالي) : (16 مقعدا)

11 ماروني، 2 روم أرثوذكس، 1 شيعة، 1 روم كاثوليك، 1 أرمن أرثوذكس.

#### دائرة جبل لبنان الثانية: (19 مقعدا)

8 ماروني، 5 درزي، 2 شيعة، 2 سنّة، 1 روم أرثوذكس، 1 روم كاثوليك.

#### دائرة بيروت: (19 مقعدا)

6 مقاعد للسنّة، 3 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، مقعدان للشيعة، مقعدان للروم الارثوذكس، مقعد للدروز، مقعد ماروني، مقعد للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للإنجيليين، مقعد للأقليّات.

- لن يحدث هذا النموذج تغييرا دراماتيكيًا في الحياة السياسية اللبنانيّة، علما أنّه يستفيد من بعض المميّزات التي يؤمّنها النظام النسبي، بل سيعيد إنتاج الطبقة السياسيّة الموجودة، مع بعض الفروقات، أبرزها عدم تهميش الأقليّات المذهبيّة، وتمكين المجموعات السياسيّة والمذهبيّة اللبنانيّة

من قياس قوتها الإنتخابية الحقيقية. فلن يتمكّن البعض منها الإدعاء بأنه يتمتع بحجم سياسي أكبر من الحجم الذي حصل عليه في الإنتخابات، بحجة أنّ عملية الإقتراع لم تكن دقيقة.

- يؤدّي هذا النموذج إلى تصغير الدوائر الإنتخابية، الأمر الذي يساهم أكثر فأكثر باعادة التنافس الإنتخابي إلى طابعه العائلي والمذهبي والمناطقى، ويضعف من احتمالات تكوين تحالفات سياسيّة، تتخطّى الإنتخابات، وتكون على مستوى الوطن.

وأخيرا لا بدّ من القول أنّ هذا النموذج، أو أي نموذج آخر، لن يفلح في تحقيق مآربه اذا لم يترافق تطبيقه مع إصلاحات جذريّة أخرى في قانون الإنتخاب، ستفصل في سلسلة من الكتيّبات الصادرة عن الجمعية.